أثر البرامج الأكاديمية على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي
"دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بكليات (الاقتصاد، الآداب، القانون) بجامعة بنغازي"

رانيا مصطفى عاشور بوزغيبة
كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا
raniamustafa697@yahoo.com

فاطمة عبدالفتاح إبراهيم البرعصي
كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا
fatma.elbarassi@uob.edu.ly

عبد السلام محمد عبدالله العمامي
كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا
Abdulsalamomai33@gmail.com

استلمت الورقة بتاريخ 2023/04/23
وقبلت بتاريخ 2023/06/12
ونشرت بتاريخ 2023/06/15

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر البرامج الأكاديمية على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي، كذلك التعرف على أثر الآليات المتبعة داخل الكلية على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي. وتم أتباع المنهج الوصفي، باستخدام أسلوب الاستبيان لجمع البيانات، حيث تم جمع عدد 176 استبانة من أصل 210 تم توزيعها، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج، أهمها: ضعف مستوى البرامج الأكاديمية، كذلك كان مستوى الآليات المتبعة داخل الكلية ضعيفاً، علاوةً على ضعف مستوى الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي، كما أظهرت الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للبرامج الأكاديمية على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي، كما بينت الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للآليات المتبعة لتنسيب الطلاب داخل الكلية على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي.

Abstract:

The study aimed to identify the impact of academic programs on the quantitative and qualitative characteristics of graduates of higher education, as well as to identify the impact of the mechanisms used inside the college on the quantitative and qualitative characteristics of graduates of higher education. The descriptive approach was followed, by using the questionnaire method for data collection, as 176 questionnaires were collected out of the 210 distributed, and the study reached several results, the most important of which are: that the level of academic programs was weak, also The level of mechanisms used inside the college was weak, in addition to the weakness of the level of quantitative and qualitative characteristics of graduates of higher education, and the study also showed a positive effect of statistical significance for academic programs on the quantitative and qualitative characteristics of graduates of higher education, the study also showed that there is a statistically significant positive effect of the mechanisms used to placement of students inside the college on the quantitative and qualitative characteristics of graduates of higher education

1.المقدمة:

تسعى المنظمات للارتقاء بمستوى أدائها لمصاف المنظمات العالمية المتطورة بالعمل على إدخال التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في منظومة أعمالها وتحقيق أهدافها، إلا أن الاستفادة من هذه التقنيات واستخدامها على الوجه الفعال يتطلب مستوى عالٍ من المهارات والقدرات الإبداعية لدى مستخدميها، وإذ تعد الجامعات مصدر لهذه المنظمات في الحصول على احتياجاتها من الكفاءات البشرية، ما يفرض عليها تصميم برامج أكاديمية وأعداد آليات لقبول وتسجيل الطلاب داخل الكليات بأسلوب يساهم في توفير هذه الكفاءات كماً ونوعاً والعمل على مراجعتها بشكل دوري للتأكد من مواكبتها ومتطلبات التنمية البشرية على المستوى المحلي والعالمي.

ويرى **المهنكر** "أن من سمات الدول المتقدمة والساعية نحو التقدم المستمر هي مراجعة الأنظمة التعليمية والعمل على تحسينها، إضافتاً لتبني مفاهيم الجودة نظرياً وتطبيقياً واعتماد مقاييس لقياس مخرجاتها التعليمية، في الحكم على مدى فاعلية البرامج الأكاديمية ولإكساب المهارات والمعارف اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة لمجتمعاتها".(الشيتي، 2020 : 538)

وهو ما أكده **الصمادي** بأن "مؤسسات التعليم الجامعي تأتي على رأس منظومة التعليم في المجتمع لدورها الكبير في تأهيل القوى البشرية، إضافتاً للإسهام بمسيرة التنمية الشاملة من خلال تزويد سوق العمل باحتياجاته من الكوادر البشرية المؤهلة". (باناعمه، 2019: 727)

"وحتى تحقق العملية التعلمية أهدافها وتقف أمام مسؤولياتها الاجتماعية، يجب أن تكون احتياجات سوق العمل من القوى العاملة مخططاً لها ومربوطة بقدر الإمكان بالمخرجات التعليمية للدولة، علاوة على إعداد الخطط المكملة لتأهيل وتدريب هذه المخرجات". (الشبه وحدود، 2015: 77)

"وإذا نظرنا إلى التخصصات التي يلتحق بها طلبة التعليم العالي في البلدان العربية، كمؤشر على الصلة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، لوجدنا أن غالبية الطلبة تلتحق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، إضافتاً لكونها مؤسسات متدنية الكفاءة، وقليلة الإنتاجية المعرفية، وأضاف **الزهراني** لاتزال مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على ربط سياسات القبول والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل من الوظائف وتحقيق المواءمة بين التخصصات المتاحة في هذه المؤسسات ونظيراتها المطلوبة في سوق العمل"(العتيبي، 2010: 256 -261)

2.المشكلة:

أشارت دراسة (البنك الدولي للأمم المتحدة، 2016) إلى صعوبة حصول الشركات على مواطنين مؤهلين، علاوة على استعانة وتوظيف الاقتصاد الليبي لعاملون أجانب في الوظائف المهنية واليدوية، كما أن الوظائف التي تتطلب مهارات عالية يشغلها عاملون أجانب، وإذ تعد البرامج الاكاديمية التي تعتمدها الجامعات من ضمن أهم مقومات نجاحها في تحقيق أهدافها المتمثلة في الإرتقاء بالمستوى الفكري والمهاري للخريجين في كافة التخصصات التي تلبي احتياجات سوق العمل، حيث أن التطور السريع في المجال المعرفي والتقني أفرز ضرورة توافر قدرات ومهارات معرفية وثقافية وفنية عالية، وما قد يصاحبه من ضعف التخطيط لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة وعدم ربطها بالبرامج الأكاديمية، ما أفرز ضعف تناسب هذه المخرجات كماً ونوعاً مع متطلبات التوظيف سواء في القطاعين العام والخاص، وهو ما أشارت إليه دراسة (الشبه وحدود، 2015: 96) بأن "الجامعات الليبية الحكومية تواجه مشاكل عدم اهتمام الجامعات بتطوير وربط برامجها الجامعية والعليا بمتطلبات سوق العمل، أيضاً عدم وجود تواصل مع منظمات التوظيف لمعرفة احتياجاتهم وفقاً لتقييم مكاتب الجودة في هذه الجامعات".

عليه سيتطرق الباحثين لدراسة مستوى البرامج الأكاديمية وآليات القبول والتسجيل للطلاب وما أثرها على مخرجات التعليم بالكليات محل الدراسة بجامعة بنغازي، وذلك من خلال طرح التساؤلات التالية:

ما أثر البرامج الأكاديمية على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي بالكليات محل الدراسة لجامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

ما أثر آليات القبول والتسجيل للطلاب على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي بالكليات محل الدراسة لجامعة بنغازي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

3.أهداف الدراسة:

1. التعرف على مستوى البرامج الأكاديمية المطبقة في الكليات قيد الدراسة ومدى تأثير هذه البرامج على الخصائص الكمية والنوعية للخريجين وفقاً لاحتياجات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها.
2. تبيان آليات وسياسة القبول المتبعة لتنسيب الطلاب بالكليات قيد الدراسة وأثرها على الخصائص الكمية والنوعية للخريجين وفقاً لاحتياجات سوق العمل من وجهة نظر المبحوثين.
3. تقييم مستوى مخرجات التعليم العالي بالكليات قيد الدراسة من وجهة نظر المبحوثين.
4. التوصل لعدد من الاقتراحات والتوصيات التي تساعد في تحسين مخرجات التعليم من خلال اعتماد برامج أكاديمية وآليات تنسيب للطلاب تساعد في مد سوق العمل باحتياجاته الكمية والنوعية من العمالة، ما ينعكس إيجاباً على تخفيض نسبة البطالة لدى هذه الفئة.

4.فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للبرامج الأكاديمية السائدة بالكليات محل الدراسة على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للآليات المطبقة في التحاق الطلاب للدراسة بالكلية على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي وفقاً لمتطلبات سوق العمل.

5.أهمية الدراسة:

1. تكمن أهمية الدراسة في أهمية الدور الذي تمارسه مؤسسات التعليم العالي من خلال تصميم معايير وبرامج أكاديمية تسهم في بناء وإنتاج عقول بشرية تتمتع بمستوى ثقافي ومعرفي يساعد على سهولة انخراطها في المجال الوظيفي، إضافتاً لإمكانية التكيف والتغيرات المتلاحقة في مجال التقنية، ما يساعد على تلبية تطلعات شعوبها، والنهوض بقطاعات المجتمع لمصاف الدول المتقدمة.

2. كما أن عدم توافق مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل يسهم في إهدار ما ينفق على التعليم في أوجه لا تتوافق والخطط الاستراتيجية التنموية للمجتمع، وما يصاحبه من زيادة الأعباء على القطاع الاقتصادي للدولة.

6.حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة تحديد مدى تأثير البرامج الأكاديمية على الخصائص الكمية والنوعية للخريجين.

الحدود البشرية والمكانية: اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس القارين بكليات (الاقتصاد، الآداب، القانون) جامعة بنغازي.

الحدود الزمنية: تم جمع البيانات خلال فصل الربيع 2022.

7.مصطلحات الدراسة:

البرامج الأكاديمية: كل ما يتعلق بالرفع من مستوى جودة الخريجين من خلال اتخاذ الإجراءات وتوفير الأدوات وتهيئة العناصر اللازمة للوصول لأهداف العملية التعليمية.

الخريج: يمثل مستوى المعارف والمهارات المكتسبة والمستهدفة من العملية التعليمية.

مؤسسات التعليم العالي: يعرفها الباحثين أنها الجامعات والمعاهد التي يقصدها الطلبة بعد إتمام مرحلة التعليم الثانوي لاكتساب المهارات والقدرات اللازمة لأداء مهام الوظائف والالتحاق بسوق العمل.

8.الإطار النظري:

8-1مفهوم البرامج الأكاديمية:

تشير البرامج الأكاديمية إلى تطبيق الوسائل والأساليب واستغلال للموارد المتاحة نحو تحسين الخدمات التعليمية اللازمة للرفع من مستوى جودة مخرجات التعليم. حيث يرى **"الخرابشة** أن مفهوم البرامج الأكاديمية مفهوم متعدد الاتجاهات يشمل جميع عناصر العملية التعليمية ووظائفها من أجل تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً والمتمثلة بالمتطلبات الشاملة التي تحدد خصائص المنتج التعليمي حيث يمكن الحكم على ذلك من خلال التقييم الذاتي داخل المنظمة التعليمية، أو التقييم الخارجي من قبل خبراء مختصين بسوق العمل، ويعرفها البعض الأخر بانها ثقافة التعامل مع المنظمات المستفيدة ليس لضمان جودة المخرجات التعليمية فحسب بل أيضاً لضمان جودة كافة عناصر المدخلات فيها لتحقيق الأهداف بأعلى كفاءة ممكنة للمنظمة التعليمية، كما عرف **وردة** البرامج الأكاديمية بأنها مجموعة من المقررات الدراسية المنظمة والمتكاملة في تخصص ما، التي تمنح درجة علمية أكاديمية بعد الانتهاء من دراستها واجتيازها بمستوى محدد مسبقاً من مخرجات التعليم طبقاً للإطار المحدد للمؤهلات"(زاهر وجنبلاط، 2019 :256)، أيضاً عرف البرنامج الأكاديمي بأنه "مجموعة من الآليات لتحقيق مجموعة المعارف والمهارات والوجدانيات التي تقدمها الجامعة داخل وخارج جدرانها لتحقيق مخرجات التعلم المنشودة من برنامج أكاديمي ما في فترة زمنية محددة".(وزارة الخارجية والتخطيط، 2012 : 73)

كما أشار تقرير (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، 2010 :8-9) أن على المؤسسات التعليمية العمل على تصميم برامج تسهم في إعداد عناصر بشرية تلبي تطلعات سوق العمل من خلال: حرص الجامعة على حصر احتياجات سوق العمل، وإتاحتها لمجموعة البرامج الأكاديمية التي تلبي احتياجات سوق العمل، علاوةً على ضمان حصول الخريج على مهنة تتناسب مهاراته واتجاهاته، كما أن لتطبيق نظم الجودة في التعليم القدرة على إعداد أجيال مؤهلة ومبدعة في التعامل مع القضايا الشائكة: الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، ولتصبح هذه الأجيال قادرة على تدليل العقبات والرفع من شأن أوطانها، إضافتاً لامتلاك المهارات اللازمة لسوق العمل، فإن ذلك يتحقق من خلال عدة ممارسات منها:

1. وضع مواصفات للخريج، تتناسب مع احتياجات سوق العمل، وتجعله قادراً على المنافسة.
2. وضع الآليات اللازمة لإكساب الخريج هذه المواصفات.
3. توجيه الطالب لتخصص يتناسب مع ميوله واستعداداته.
4. الاستفادة من نتائج تقييم الطلاب في تحسين العملية التعليمية والتطوير الشامل.
5. توفير الدعم الأكاديمي، لتحقيق أقصى استفادة من البرامج المعتمدة.
6. تنمية مهارة العمل الجماعي والتي تعد من متطلبات سوق العمل.

7. الحرص على توفير جميع التجهيزات والمواد اللازمة (مصادر معرفة، أجهزة، معامل.....الخ) بما يضمن تحسين المخرجات.

1-1-8 أهمية البرامج الأكاديمية:

يرى **"محمد وخليفة ودرغام** أن الاهتمام بالتطوير لا يقف بوضع برامج جديدة فحسب، ولكن يجب أن يواكب ذلك عملية التقويم لتلك البرامج والمناهج الدراسية بهدف التعرف على نوع المردود التعليمي وكمه مقارنة بتوقعات المجتمع من العملية التعليمية، والتقويم المستمر للمناهج والبرامج الأكاديمية يستهدف تصحيح المسار دائما، فعملية التطوير لا تنتهي عند حد معين أو تتم في وقت معين، ولكنها ترتبط أساسا بالتطورات المستمرة الشاملة في جميع المجالات، وذكر **عطية وزهران** أن الحداثة والتحديث الدوري للبرامج، مع مراعاة الوضوح والشمولية والعمق والمطابقة للمعايير الدولية، لأساليب إعداد البرامج، ومعرفة مدى تحقيقها لمخرجات البرامج المقصودة، ومدى تطويرها للعديد من المهارات العقلية والعلمية والفكرية، ويجب على المؤسسة التعليمية توفير الكوادر البشرية المؤهلة والتسهيلات الضرورية للبرنامج الأكاديمي مع مشاركة الهيئة التعليمية في تصميم وإقرار وتطوير البرامج الأكاديمية، بحيث تحقق البرامج الأكاديمية نواتج التعليم والتحصيل المعرفي، مع ضمان البرامج قابلية المخرجات للتوظيف، إضافتاً لقياس المؤسسة دورياً ما اكتسبه الطلبة من مهارات وكفايات".(زاهر وجنبلاط، 2019: 257)

2-8. مفهوم مخرجات التعليم العالي:

ينظر لمؤسسات التعليم العالي على أنها مصدر لإكساب المعرفة وتنمية قدرات الأفراد وبالتالي فان خصائص الخريجين ومهاراتهم تتأثر بنوعية وفاعلية أساليب التعليم بدء بنوعية المدخلات من الطلاب وجودة أعضاء هيئة التدريس وصولاً بمدى توافر الأدوات والتسهيلات المساعدة لتحقيق أهداف العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، بإعداد خريجين في تخصصات وبمهارات تسهم في الحد من مستوى البطالة لدى هذه الفئة من الخريجين.

ولقد أشار **داود** "أن مؤسسات التعليم العالي في العصر الحديث لم تعد قاصرة في المحافظة على التراث الثقافي ونقله من حين لآخر، بل أصبحت في خدمة مجتمعاتها تبحث عن الحقائق وتواجه المتغيرات المستمرة، وتساهم في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع، وتمد سوق العمل الحكومي والأهلي بالكوادر البشرية المؤهلة التي تلبي احتياجاته" (العتيبي، 2010: 255).

كما ينظر للمعرفة على "أنها مورد اقتصادي أساسي لأي بلد فالموارد الاقتصادية لا تقتصر على رأس المال أو الموارد الطبيعية بل تشمل المعرفة، فكل الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة وبريطانيا تنفق مالا يقل عن 20% من الدخل القومي الإجمالي على البحوث والتطوير أي إنتاج الجديد من المعرفة، فبناء المعرفة وتكوينها يعتبر هو الاستثمار الأكبر للشعوب المتقدمة، وتتمثل الصلة بين مخرجات التعليم الجامعي والمجتمع في الاستجابة المثلى لتلبية حاجات المجتمع الحقيقية وفي توظيف قدرات كل فرد في تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي، أيضاً في إعداد أفراد قابلين للتعلم الذاتي المستمر، حتى لا يكون خريجو المؤسسات التعليمية عبءً على الفئات المنتجة في المجتمع".(حتاملة، 2015: 47-51)

1-2-8 المهارات الأساسية التي يحتاج إليها الخريجون في سوق العمل:

ذكر **دمنهوري** أن من المهارات التي يجب على الجامعة إكسابها للخريجين لتحقيق المواءمة مع متطلبات سوق العمل السعودي مايلي:(لرضي، 2021: 39-40)

1. القدرة على التفكير المنطقي
2. القدرة على التعلم والتطوير وفقاً للتغيرات التي تواجه المنظمة
3. القدرة على العمل في مجموعة
4. التمكن من اللغة الانجليزية
5. القدرة على التعامل مع المشاكل ووضع الحلول لها
6. القدرة على التفاوض والإقناع
7. القدرة على استخدام التقنية الحديثة ونظم المعلومات بكفاءة
8. القدرة على الإبداع والابتكار
9. المهارات القيادية

2-2-8 الأسباب والعوامل التي أدت إلى ضعف مواءمة مخرجات التعليم الجامعي:

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى ضعف مواءمة مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل منها العالمية والمحلية (باناعمه، 2019: 736-737).

الأسباب العالمية كما ذكرها **العلواني** كالتالي:

1. العولمة والتي تسببت في الضغط على مؤسسات التعليم الجامعي في مواجهة المنافسة العالمية بحيث تكون هناك تخصصات تناسب سوق العمل العالمي.
2. الثورة المعرفية وثورة الاتصالات أدت تدريجياً إلى الاستغناء عن العمالة غير الماهرة في استخدام التكنولوجيا.

3. التغيرات في البنى الاقتصادية أدى إلى تحولات سريعة في البنى الوظيفية والمهنية بحيث زادت الحاجة إلى عمالة ذات مستويات وظيفية عالمية تصحبها بالضرورة مستويات عالمية عالية.
4. ضعف جودة التعليم الذي أدى إلى ضعف نوعية الخريجين وعدم مناسبة مهاراتهم وقدراتهم مع المتغيرات المحيطة بالعالم الخارجي.
5. ارتفاع كلفة التعليم وقلة الموارد، فلم يعد ينظر للتعليم كخدمة عامة تقدم بصورة مجانية، فالعالم اليوم في تغير مستمر والمهارات المطلوبة لإعداد الطلبة تتغير بسرعة عالية مما أدى إلى حاجة التعليم لتوفر موارد مالية تساعد التمويل الحكومي لتحقيق جودة التعليم المطلوبة.
6. قصور أجهزة سوق العمل في توفير فرص عمل كافية ومستمرة مع ضعف الأجور المقدمة.

وأضاف **حمزة** أن من الأسباب المحلية لعدم المواءمة ترجع لكثرة أعداد الخريجين دون التأهيل المناسب لسوق العمل، وجمود المناهج التعليمية التي لا تتناسب بشكل كافي مع المتغيرات في سوق العمل، ولجوء الطلاب للتخصصات النظرية التي لا يحتاجها سوق العمل، أيضاً تضخم أعداد الخريجين الذي يقابله نقص الكفاءة النوعية لذا الخريجين لمتطلبات سوق العمل.

أيضاً ذكر (الدمنهوري، 2013 :204) مجموعة من الأسباب لضعف المواءمة تمثلت في "قلة البرامج التدريبية المعدة لتطوير عضو هيئة التدريس، واعتماد طرق تدريس تقليدية تعتمد على تلقين واسترجاع المعلومات داخل المحاضرة، وعدم التشجيع نحو البحث والإبداع".

9. الدراسات السابقة:

أقام (أحمد، 2017) دراسة عن البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل من وجهة نظر طلاب المركز الجامعي غليزان، من خلال التعرف على مدى قدرة البرامج التعليمية على استيعاب احتياجات سوق العمل، كذلك قياس ما إن كانت هناك فروق بين الجنسين ونوع التخصص في تقييم البرامج التعليمية على ضوء احتياجات سوق العمل، والتي أفرزت ضعف استجابة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل، كما توصلت الدراسة لعدم وجود فروق دالة في مجال المحتوى والمواءمة والمشروع المهني تعزى للتخصص الأكاديمي بينما وجدت فروق دالة في مجال الكفاءة والمهارة لصالح تخصص الآداب.

وأجرى (الشبه وحدود، 2015) دراسة هدفت إلى تحديد أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا من خلال التعرف على تأثير التركيب الديموغرافي على سوق العمل والهيكل التعليمي في ليبيا، كذلك التعرف على تأثير مرحلة التعليم الثانوي على مخرجات التعليم الجامعي، وتوصلوا من خلال هذه الدراسة لعدة نتائج منها: ضعف مخرجات التعليم الجامعي نتيجة لضعف مدخلاته المتمثلة في مرحلة التعليم الثانوي، إضافتاً لضعف المناهج الدراسية من الناحية التطبيقية حيث اقتصر التعليم بشكل كبير على الجانب النظري فقط مما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة ذات مستويات تعليمية ضعيفة لا تلبي احتياجات السوق.

كما قدم (الشمري، 2019) دراسة عن واقع ملاءمة مخرجات التعليم لمتطلبات التنمية وسوق العمل في السعودية، وتمثل مجتمع الدراسة في خريجي الجامعات بالمملكة العربية السعودية، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة بلغ عددها (32)خريج، وهدفت هذه الدراسة لتقييم مناهج برامج إعداد الطلبة بالكلية، أيضاً تقييم مستوى التدريب الميداني للطلاب، وأخيراً تقييم ملاءمة التخصصات الدراسية اليوم مع متطلبات سوق العمل، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أبرزها أن غالبية عينة الدراسة ترى تدني الإعداد المهني للطلبة كذلك تدني ارتباط المنهج بمتطلبات العمل المستقبلي وعدم توازن الجوانب النظرية مع التطبيقية في المناهج، كذلك تدني مستوى فاعلية التدريب الميداني في إكساب الطلبة المهارات المهنية اللازمة، أيضاً عدم ملاءمة التخصصات لمتطلبات سوق العمل.

أيضاً دراسة (الطلحي والمشيطي، 2020) عن واقع الخطط التعليمية في مؤسسات التعليم العالي ومدى مواءمة مخرجاتها لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الخريجين في المجالات العلمية، من خلال قياس مدى ملاءمة مخرجات العليم العالي لمتطلبات سوق العمل علاوةً على التعرف على العوامل التي تؤثر في العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وكانت نتائج الدراسة إن مستوى عناصر الخطط التعليمية في مؤسسات التعليم العالي والمتمثلة في التخصصات والمناهج والمدربون وأعضاء هيئة تدريس كان مرتفع من وجهة نظر الخريج، لكنه قريب إلى المتوسط، كما أن مستوى عناصر الخطط التعليمية في مؤسسات التعليم العالي والمتمثلة في التقنيات والمستلزمات، التدريب الميداني، وخدمات ما بعد التخرج كانت متوسط، كما أظهرت النتائج وجود فجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل ناتجة عن قصور الخطط التعليمية في كل الجوانب التي من شأنها تعزيز العلاقة بين المخرجات والمتطلبات.

بالاطلاع على الدراسات السابقة تبين أنها تتفق مع الدراسة الحالية حول أهمية موضوع مخرجات التعليم ومدى ملاءمتها لسوق العمل، إضافتاً لأهمية دور مؤسسات التعليم الجامعي ومسؤوليتها اتجاه تحقيق هذا التوافق بالرفع من البرامج والخدمات الأكاديمية التي تقدمها لتحسين المستوى المعرفي والثقافي لدى مخرجاتها، كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث أهداف وبيئة الدراسة من خلال دراسة أثر البرامج الأكاديمية على مخرجات التعليم الجامعي بكليات العلوم الإنسانية لجامعة بنغازي، ولصعوبة حصر أعضاء هيئة التدريس بكليات العلوم الإنسانية جميعاً، كذلك لكون

مخرجات كليات الدراسة تشكل نسبة لابأس بها من أجمالي مستوى البطالة، اقتصرت الدراسة على كليات (الاقتصاد، الآداب، القانون)، أيضاً تهدف الدراسة للوقوف على جوانب الضعف الكمية والنوعية في مخرجات التعليم الجامعي، من خلال تقييم البرامج الأكاديمية المعتمدة داخل الكليات وتحليل سياسة القبول وتوزيع الطلاب بها، ما يدفع الباحثين لإجراء هذه الدراسة والوصول إلى مجموعة من الاقتراحات التي تسهم في معالجة وتدارك هذه المشكلة.

10. منهجية الدراسة:

1-10 منهج الدراسة: اتبع الباحثين المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة قيد الدراسة عن طريق تجميع البيانات وتحليلها والوصول إلى استنتاجات عن أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

2-10 مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكليات (الاقتصاد- الآداب- القانون) جامعة بنغازي والبالغ عددهم (450) عضواً، الصادرة من مكتب شؤون أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها وفقاً لجدول krejcie and Morgan (210) عضواً، وبلغ عدد الاستمارات المسترجعة (176) استمارة، أي ما نسبته
(84%)، وذلك لارتباطها المباشر وتأثيرها الفاعل في تحقيق أهداف الدراسة.

3-10 أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، والتي تم تطويرها من قبل الباحثين لتكون مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة، والتي تم تقسيمها إلى جزاءين كالتالي:

1-3-10 معلومات عن مالئي الاستبانة:

يحتوي الجزء الأول من الاستبانة على البيانات الشخصية للمبحوثين وهي الجنس، الدرجة العلمية، الكلية.

2-3-10 معلومات عن موضوع الدراسة:

تم تقسيم الجزء الثاني من الاستبانة إلى ثلاثة محاور حيث يقيس المحور الأول مستوى البرامج الأكاديمية وتكون المحور من إحدى عشرة عبارة بينما يقيس المحور الثاني الآليات المطبقة في التحاق الطلاب للدراسة بالكلية من خلال خمس عبارات، أما المحور الثالث للدراسة خصص لقياس الخصائص الكمية والنوعية للخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل وتكون المحور من سبع عبارات، وجميعها مستمدة من أداة القياس التي أعدها كلاً من (الدلو، 2016)، (محمود والعبيدي، 2005)، (دمنهوري، 2013)، مع إجراء بعض التعديلات عليها لتتلاءم مع أهداف الدراسة، والمعدة حسب مقياس (Likert) الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

4-10 صدق وثبات الاستبانة:

1-4-10 الثبات: وللتحقق من ثبات مقاييس الدراسة تم حساب معامل الثبات الداخلي عن طريق تطبيق معادلة (ألفا كرونباخ)، وأعطت درجة ثبات تدعو إلى الثقة، مما يعكس القدرة العالية لأداة الدراسة في قياس ما صممت لأجله، حيث بلغت قيمة معامل الثبات لمقياس الدراسة **(0.88)**.

2-4-10 الصدق: وحيث تم قياس نوعان من الصدق كالتالي:

الصدق الظاهري: وقد تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين، لأخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار قبل توزيع العينة الاستطلاعية.

الصدق الداخلي: تم توزيع أداة الدراسة بعد أجراء التعديلات الواردة من المتخصصين على العينة الاستطلاعية البالغة (15) شخص من مجتمع الدراسة، وبأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وجد أن معامل الصدق لمقياس القدرات الإبداعية (0.94)، وبذلك تعتبر هذه الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

5-10 توزيع استمارة الاستبانة:

تكونت عينة الدراسة من (210) عضو هيئة تدريس وقد اختيرت بواسطة العينة العشوائية البسيطة، حيث تم استرجاع (176) استمارة استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، أي ما نسبته (84%) واستغرقت فترة توزيع الاستبانة شهرين، وذلك لاسترجاع أكبر عدد من الاستمارات الموزعة، وقد وزع المبحوثين حسب المتغيرات الشخصية على النحو التالي والموضحة بالجدول (1-1)

جدول (1-1) عرض البيانات الشخصية للمبحوثين

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة
الجنس	الذكور	83	47.2%
	الإناث	93	52.8%
	المجموع	176	100%
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	72	40.9%
	محاضر	58	33%
	أستاذ مساعد	25	14.2%
	أستاذ مشارك	18	10.2%
	أستاذ	3	1.7%

	المجموع	176	100%
الكلية	الاقتصاد	100	56.8%
	الآداب	45	25.6%
	القانون	31	17.6%
	المجموع	176	100%

يتضح من الجدول أعلاه تقارب أعداد عينة الدراسة حيث بلغ عدد الذكور (83) أي ما نسبته (47.2%) من أفراد عينة الدراسة، بينما بلغ عدد الإناث (93) أي ما نسبته (52.8%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، كما لوحظ من الجدول أعلاه أن الدرجات العلمية للمبحوثين (محاضر مساعد – محاضر) تشكل تقريباً ما نسبته (73.9%) من أجمالي المبحوثين مما يتوجب على المسؤولين بالجامعة تشجيع المبحوثين على بلوغ أعلى الدرجات العلمية من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي لمواكبة المستجدات العلمية وتنمية قدراتهم الفكرية، كما أن (14.2%) من المبحوثين كانت درجاتهم العلمية (أستاذ مساعد)، وأن ما نسبته (11.9%) تبلغ درجاتهم العلمية (أستاذ مشارك- أستاذ)، ولعل ذلك يؤكد امتلاك المبحوثين لقدرات وإمكانيات تساعدهم على مواجهة التحديات والمشكلات التي تقابلهم أثناء تأدية اعمالهم، كما بلغ عدد المبحوثين من كلية الاقتصاد ما نسبته (56.8%) وكلية الآداب بلغت ما نسبته (25.6%) في حين بلغت كلية القانون ما نسبته (17.6%).

11. أساليب المعالجة الإحصائية:

لقد تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام اختبارات إحصائية تمثلت في النسب المئوية والتكرارات، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، أيضاً اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات وصدق فقرات الاستبانة، ومعامل الانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة، ولحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي ($\frac{4}{5}$=0.80)، ومن ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وعليه يصبح طول الخلايا للعبارات كما هو موضح بالجدول (2-1).

جدول (2-1) طول الخلية لمقياسي الدراسة وفقاً لمقياس Likert ودرجة الموافقة

طول الخلية	الفئة في مقياس ليكرت	درجة الموافقة
من 1 إلى أقل 1.80	غير موافق بشدة	ضعيفة جداً
من 1.80 إلى أقل 2.60	غير موافق	ضعيفة
من 2.60 إلى أقل 3.40	محايد	متوسطة
من 3.40 إلى أقل 4.20	موافق	مرتفعة
من 4.20 إلى أقل 5	موافق بشدة	مرتفعة جداً

المصدر: جبريل، وائل محمد، (2016)، **دراسات إدارية معاصرة: مشكلات واقعية وحلول عملية**، (الطبعة الأولى، عمان، دار كنوز المعرفة).

12. تحليل عبارات الاستبانة:

12-1تحليل عبارات المحور الأول: تحليل البيانات المتعلقة بمستوى توافر البرامج الأكاديمية بكليات جامعة بنغازي قيد الدراسة.

تضمنت الاستبانة إحدى عشرة عبارة لقياس مستوى توافر البرامج الأكاديمية بالكليات قيد الدراسة بجامعة بنغازي، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب ودرجة الموافقة لإجاباتهم عن تلك العبارات الموضحة بالجدول(3-1)، أمكن التعرف على مستوى البرامج الأكاديمية السائدة بالكليات قيد الدراسة، وإذا ما علم بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبانة يبلغ (3)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.458) بانحراف معياري (0.739) وبمستوى توافر ضعيف، كما تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة ما بين (2.222-3.023)، وجاءت بالمرتبة الأولى لأقل العبارات توافر العبارة (7) التي تنص على " تتيح الكلية إمكانية الوصول للمكتبة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب" بمتوسط حسابي (2.222) وانحراف معياري (0.915) وبدرجة موافقة ضعيفة، بينما بلغت أعلى العبارات توافر العبارة (5) والتي تنص على "تلتزم الكلية بتطبيق اللوائح الداخلية المتعلقة بالإجراءات التأديبية للطلاب" بمتوسط حسابي (3.023) وانحراف معياري (1.047) وبدرجة موافقة متوسطة، يتضح مما سبق ضعف البرامج الأكاديمية المقدمة من قبل الكليات وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة كلاً من (أحمد،2017) بضعف استجابة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل، كما أوجدت مستوى متوسط لملاءمة بعض التخصصات لاحتياجات سوق العمل، ودراسة (الشمري، 2019) التي أظهرت عدم ملاءمة التخصصات التعليمية لمتطلبات التنمية وسوق العمل، كذلك عدم توازن الجوانب النظرية والتطبيقية للمناهج وتدني ارتباطها بسوق العمل، ودراسة(الطلحي والمشيطي،2020) التي اتفقت جميعاً حول ضعف استجابة البرامج الجامعية لاحتياجات سوق العمل، وضعف الجوانب التطبيقية للمناهج الدراسية، ومحدودية التجهيزات المادية داخل الجامعة، علاوةً على تدني مستوى التدريب الميداني، وأكدته دراسة (محمود والعبيدي،2005) بضرورة

إعادة النظر في خطط وبرامج المؤسسة التعليمية وتوفير الإمكانات المادية والمعنوية، وتطوير مناهج التعليم بما يحقق التطابق الكمي والنوعي مع احتياجات سوق العمل، ودراسة (الدمنهوري، 2013) التي أشارت أن من أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل كانت عدم توفر الحوافز لتطوير المناهج التعليمية، كذلك عدم القيام بالبحوث والدراسات الميدانية للتعرف على احتياجات سوق العمل، وقلة البرامج التدريبية لتطوير عضو هيئة التدريس، أيضاً خلصت دراسة (الجهيمي وبوجنيك، 2012) بأنه ليست هناك منهجية واضحة لتطوير مستوى المناهج التعليمية من وجهة نظر مدراء مكاتب الجودة، كذلك اتفقت مع دراسة (داغر والطراونه والقضاه، 2016) التي أوجدت مستوى منخفض في متابعة الجامعة لأداء مخرجاتها.

جدول (3-1)
تحليل بيانات المحور الأول المتعلقة بـ (مستوى البرامج الأكاديمية السائدة بالكليات قيد الدراسة بجامعة بنغازي)

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تواكب الكلية متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي لإعداد خريجين بمهارات وقدرات ملائمة لمتطلبات التوظيف العالمية.	2.580	0.959	ضعيفة	9
2	تساهم الكلية في الرفع من مستوى أعضاء هيئة التدريس وتنميتهم من خلال إشراكهم في برامج تدريبية وندبهم لجامعات خارجية.	2.256	0.967	ضعيفة	4
3	توفر الكلية الوسائل والأدوات التي تساعد أعضاء هيئة التدريس في الاطلاع على التطورات والمستجدات في مجالهم العلمي، بما يسهم في تقييم وتحديث المناهج التعليمية.	2.250	0.983	مرتفعة	3
4	تسمح المدة الدراسية لكل فصل دراسي بتدريس مفردات المقرر النظرية والتطبيقية بطريقة سلسة.	2.909	1.049	متوسطة	10
5	تلتزم الكلية بتطبيق اللوائح الداخلية المتعلقة بالإجراءات التأديبية للطلاب.	3.023	1.047	متوسطة	11
6	توفر الكلية معامل مجهزة بأجهزة كمبيوتر وشبكة إنترنت تسمح بتدريس الجوانب التطبيقية للمقررات الدراسية	2.233	0.949	ضعيفة	2
7	تتيح الكلية إمكانية الوصول للمكتبة الرقمية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب.	2.222	0.915	ضعيفة	1
8	تتعاون الكلية مع مؤسسات التوظيف لحصول الطلاب على تدريب ميداني في تخصصهم.	2.386	1.047	ضعيفة	7
9	يقيس المسؤولين بالكلية جودة مخرجات التعليم للاستفادة منها في تقويم البرنامج الأكاديمي.	2.483	0.980	ضعيفة	8
10	يتحصل الطلاب على منح دراسية أثناء فترة دراستهم.	2.324	1.004	ضعيفة	5
11	يتحصل الطلاب المتفوقون على منح دراسية ممولة.	2.375	0.924	ضعيفة	6
	البرامج الأكاديمية	2.458	0.739	ضعيفة	

(*) الوسط الحسابي = (1+2+3+4+5)/5=3

2-12 تحليل عبارات المحور الثاني: تحليل البيانات المتعلقة بمستوى الآليات المطبقة من قبل الكلية لالتحاق الطلاب للدراسة بها:

تضمنت الاستبانة خمس عبارات لقياس مستوى الآليات المطبقة من قبل الكلية لالتحاق الطلاب للدراسة بها، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم عن تلك العبارات الموضحة بالجدول(4-1)، أمكن التعرف على مستوى الآليات المطبقة بالكليات قيد الدراسة لالتحاق الطلاب للدراسة بها، وإذا ما علم بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبانة يبلغ (3)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.319) وانحراف معياري (0.749) بمستوى توافر ضعيف، كما تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول فقرات هذا المحور ما بين (2.210_2.545)، وجاءت بالمرتبة الأولى لأقل العبارات توافر بالتساوي العبارة (2) والعبارة (3) والآتي تنصا على التوالي " يتواصل القيادات بالكلية مع جهات التوظيف لتحديد احتياجاتها الكمية من الخريجين في كل تخصص" بمتوسط حسابي (2.210) وانحراف معياري (0.892)، "تتعاون القيادات بالكلية مع المسؤولين بالجامعة في تفعيل دور المرشد الأكاديمي لتوجيه الطلاب لتخصصات يحتاجها سوق العمل" بمتوسط حسابي (2.210) وانحراف معياري ((0.886 وبدرجة موافقة ضعيفة، وكانت أعلى العبارات توافر العبارة (1) والتي تنص على "يمتلك المسؤولين بالكلية رؤية واضحة لتنسيب الطلبة داخل الكليات

بما يتوافق والاحتياجات الكمية لسوق العمل" بمتوسط حسابي (2.545) وانحراف معياري (0.949) وبدرجة موافقة ضعيفة، وتوصلت الدراسة لقلة مواءمة آليات وسياسة القبول المتبعة لمتطلبات التوظيف، وهو ما أتفق مع دراسة (أحمد، 2020) والتي أشارت إلى ضعف الاهتمام بإعداد دراسات واقعية تواكب الخصائص والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وهو ما عززته نتائج دراسة (جمل الدين،2014) التي أشارت إلى وجود خلل في تخطيط التعليم العالي ابتداءً من سياسات القبول بالجامعات وانتهاءً بإعداد هذه المخرجات، وعززته دراسة الزهراني كما ذكر (العتيبي،2010) بأن مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على ربط سياسات القبول والالتحاق باحتياجات سوق العمل وتحقيق المواءمة بين التخصصات، ودراسة (الدلو،2016) التي أظهرت ضعف قدرة الجامعات على المواءمة بين مخرجاتها وسوق العمل، ودراسة (الجهيمي وبوجنيك، 2021) التي خلصت لضعف توافر مساحات تعليمية مناسبة بالكليات، ودراسة (الدمنهوري، 2013) التي أوجدت عدم كفاءة الإرشاد الأكاديمي في توجيه المقبولين لتخصصات يحتاجها سوق العمل علاوةً على عدم قيام الجامعة بإجراء البحوث والدراسات الميدانية للتعرف على احتياجات سوق العمل، ويوضح الجدول (4-1) إجابات أفراد العينة المتعلقة بمستوى الآليات المطبقة من قبل الكلية لالتحاق الطلاب للدراسة بها وترتيبها بناءً على المتوسط الحسابي.

جدول (4-1)

تحليل بيانات المحور الثاني المتعلقة بـ (بمستوى الآليات المطبقة من قبل الكلية لالتحاق الطلاب للدراسة بها)

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يمتلك المسؤولين بالكلية رؤية واضحة لتنسيب الطلبة داخل الكليات بما يتوافق والاحتياجات الكمية لسوق العمل.	2.545	0.949	ضعيفة	5
2	يتواصل القيادات بالكلية مع جهات التوظيف لتحديد احتياجاتها الكمية من الخريجين في كل تخصص.	2.210	0.892	ضعيفة	2
3	تتعاون القيادات بالكلية مع المسؤولين بالجامعة في تفعيل دور المرشد الأكاديمي لتوجيه الطلاب لتخصصات يحتاجها سوق العمل قبل الالتحاق بالكلية.	2.210	0.886	ضعيفة	1
4	تربط الكلية سياسات القبول والالتحاق للدراسة بها باحتياجات سوق العمل من الوظائف.	2.216	0.913	ضعيفة	3
5	توازن الكلية بين أعداد الطلبة الدارسين بها وإمكانياتها المادية المتمثلة في القاعات الدراسية وأعضاء هيئة التدريس وغيرها.	2.415	1.016	ضعيفة	4
بمستوى الآليات المطبقة من قبل الكلية		2.319	0.749	ضعيفة	

3-12 تحليل عبارات المحور الثالث: تحليل البيانات المتعلقة بمستوى توافر الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي:

تضمنت الاستبانة سبع عبارات لقياس مستوى توافر الخصائص الكمية والنوعية للخريجين وفقاً لمتطلبات سوق العمل بالكليات قيد الدراسة بجامعة بنغازي، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجاباتهم عن تلك العبارات الموضحة بالجدول(5-1)، أمكن التعرف على مستوى الخريجين بالكليات قيد الدراسة، وإذا ما علم بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبانة يبلغ (3)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.360) وانحراف معياري (0.676) بمستوى توافر ضعيف، كما تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول فقرات هذا المحور ما بين (2.136 _ 2.523)، وجاءت بالمرتبة الأولى لأقل العبارات توافر العبارة (1) التي تنص على "تتناسب الأعداد الكبيرة للخريجين مع الوظائف الشاغرة في سوق العمل" بمتوسط حسابي (2.136) وانحراف معياري (0.903) وبدرجة موافقة ضعيفة، والذي اتفق مع دراسة (أبو النجا والعوضي، 2006) والتي أشارت إلى عدم تناسب فرص العمل المتاحة وأعداد الخريجين لاسيما الحاصلين على شهادات في تخصصات نظرية، وجاءت بالمرتبة الأخيرة العبارة(3) التي تنص على " لدى الخريج القدرة على التعلم والتطوير الذاتي "بمتوسط حسابي (2.523) وانحراف معياري (0.997) وبدرجة موافقة ضعيفة، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة كلاً من (الطلحي والمشيطي، 2020) التي توصلت إلى تدني مستوى المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال صعوبة حصول الخريج على فرصة عمل في مجال تخصصه، ودراسة (الشبه وحدود، 2015) التي أكدت ضعف مخرجات التعليم الجامعي وتدني مستواهم التعليمي، ودراسة(الحوات، 2007) والتي أفرزت ضعف قدرة التعليم على بناء رأس المال الفكري، أيضاً (الدمنهوري، 2013) التي خلصت إلى ضعف التحصيل العلمي وعدم توفر الخبرة العملية لخريجي الجامعة، كذلك اتفقت دراسة كلاً من (محمود والعبيدي، 2005)، و(الدلو، 2016)، و(وزارة الخارجية والتخطيط، 2012)، على وجود مستوى ضعيف لعبارات المقياس، ويوضح الجدول (5-1) إجابات أفراد العينة المتعلقة بمستوى توافر الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي وفقاً لمتطلبات سوق العمل وترتيبها بناءً على المتوسط الحسابي.

جدول (5-1)
تحليل بيانات المحور الثالث المتعلقة بـ (مستوى الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي)

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تتناسب الأعداد الكبيرة للخريجين مع الوظائف الشاغرة في سوق العمل.	2.136	0.903	ضعيفة	1
2	يتحصل الخريج على وظيفة تناسب التخصص الذي درسه.	2.392	0.991	ضعيفة	4
3	لدى الخريج القدرة على التعلم والتطوير الذاتي.	2.523	0.997	ضعيفة	7
4	يمتلك الخريج القدرة على التفكير المنطقي.	2.477	0.997	ضعيفة	6
5	يتمتع الخريج بالقدرة على تحليل المواقف ومعالجة المشكلات.	2.233	0.936	ضعيفة	2
6	يتمتع الخريج بإجادة اللغة الإنجليزية.	2.324	0.952	ضعيفة	3
7	يتمتع الخريج بإجادة استخدام الحاسب الآلي.	2.432	0.923	ضعيفة	5
	الخصائص الكمية والنوعية للخريجين	2.360	0.676	ضعيفة	

ويرى الباحثين أن السبب وراء هذه النتائج وعلى الرغم من امتلاك الجامعة لكوادر بشرية على مستوى عالٍ من التحصيل العلمي، قد يرجع إلى نقص المخصصات المالية للجامعات عامة وجامعة بنغازي خاصة، ما ساهم بشكل كبير في تقييد الاستفادة من هذه الكفاءات، وعدم قدرة الجامعة على الوقوف أمام مسؤوليتها بتزويد سوق العمل باحتياجاته من العمالة.

4-12 اختبار فرضيات الدراسة:

تم اختبار فرضيات الدراسة كالتالي:

12-4-1اختبار فرضية الدراسة الرئيسية الأولى والتي تنص أنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للبرامج الأكاديمية السائدة بالكليات محل الدراسة على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (6-1).

جدول (6-1)
نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للتعرف على أثر البرامج الأكاديمية على الخصائص الكمية والنوعية للخريجين

R	R^2	F	دلالة F	T	دلالة T	Beta	نتيجة الفرضية
0.479	0.229	51.776	0.000	7.196	0.000	0.438	رفض

من خلال الجدول (6-1) يمكن استنتاج الآتي:

- أن قيمة F بلغت (51.776) وكانت قيمة (0.000) P-value وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (1%)، عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبرامج الأكاديمية على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي.
- كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 **(**0.229**)** أي أن المتغير المستقل (البرامج الأكاديمية) يفسر ما قيمته **22.9%** من التغير الحاصل في المتغير التابع (الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي).
- وكانت قيمة (0.438) **Beta** وهي دالة إحصائياً، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة **t** البالغة (7.196) و P-value (0.000)، أي أنه كلما تحسن مستوى البرامج الأكاديمية المقدمة بمقدار وحدة واحدة كلما تحسنت الخصائص الكمية والنوعية للخريجين بمقدار (0.438) وحدة.

12-4-2 اختبار فرضية الدراسة الرئيسية الثانية والتي تنص أنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للآليات المطبقة في التحاق الطلاب للدراسة بالكلية على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (7-1).

جدول (7-1)
نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط للتعرف على أثر الآليات المطبقة في التحاق الطلاب للدراسة بالكلية على الخصائص الكمية والنوعية للخريجين

R	R^2	F	دلالة F	T	دلالة T	Beta	نتيجة الفرضية
0.584	0.341	90.071	0.000	9.491	0.000	0.527	رفض

من خلال الجدول (7-1) يمكن استنتاج الآتي:

- أن قيمة F بلغت (90.071) وكانت قيمة (0.000) P-value وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (1%)، عليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للآليات المطبقة في التحاق الطلاب للدراسة بالكلية على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي.
- كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.341) أي أن المتغير المستقل (الآليات المطبقة في التحاق الطلاب بالكلية) يفسر ما قيمته **34.1**% من التغير الحاصل في المتغير التابع (الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي).

وكانت قيمة (0.527) **Beta** وهي دالة إحصائياً، حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة **t** البالغة (9.491) و P-value (0.000)، أي أنه كلما تحسن مستوى البرامج الأكاديمية المقدمة بمقدار وحدة واحدة كلما تحسنت الخصائص الكمية والنوعية للخريجين بمقدار (0.527) وحدة.

13. نتائج الدراسة:

بناءً على تحليل إجابات المبحوثين حول أثر البرامج الأكاديمية على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي، تم التوصل للنتائج التالية:

1. كانت استجابة المبحوثين نحو مستوى توافر البرامج الأكاديمية ضعيفة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام(2.458).
2. وجاءت استجابة المبحوثين حول مستوى سياسة وآليات القبول المتبعة لتنسيب الطلاب ضعيفة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.319).
3. وأشارت إجابات المبحوثين إلى وجود مستوى ضعيف للخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.360).
4. كما أفرزت الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للبرامج الأكاديمية على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي التعليم العالي.
5. أيضاً توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لآليات القبول المتبعة لتنسيب الطلاب على الخصائص الكمية والنوعية لخريجي العليم العالي.
6. كما أظهرت إجابات المبحوثين ضعف استجابة البرامج الأكاديمية وآليات القبول بالكليات لمتطلبات التوظيف المحلي والعالمي، الأمر الذي أثر سلباً على ارتفاع معدلات البطالة بين مخرجات التعليم العالي، وذلك من خلال ضعف الاهتمام بتنمية أعضاء هيئة التدريس ونقص الإمكانات التي تساعدهم على تطوير المناهج وأساليب التدريس، كذلك محدودية توافر معامل مجهزة بأجهزة كمبيوتر وشبكة إنترنت أيضاً عدم إتاحة اشتراكات في منصات المكتبات الرقمية للجامعات الإقليمية والعالمية، والتي قد يعزيه الباحثين لضعف التمويل الأكاديمي للجامعة من قبل الدولة وما صاحبه من أقبال وتوجه أعداد كبيرة من خريجي المرحلة الثانوية نحو تخصصات لا تتوافق والاحتياجات الحقيقية للمجتمع.
7. أظهرت الدراسة نقص التدريب الميداني للطلاب وضعف الاهتمام بتدريس الجوانب العملية والتطبيقية للمقررات الدراسية، ما أسفر عن ضعف تأهيل وإمداد الخريج بالمهارات والقدرات العملية التي يطلبها سوق العمل.
8. أوجدت الدراسة ضعف الدور القائم للمسؤولين داخل الكليات بتعريف الطلاب ببرامجها وأهدافها واحتياجات سوق العمل من التخصصات التي تلبي تطلعاته، الأمر الذي يكون قد ساهم في ازدياد أعداد الملتحقين من الطلاب والخريجين في تخصصات لا تتوافق واحتياجات سوق العمل، كما أظهرت الدراسة ضعف عام في مستوى القدرات لدى خريجي الكليات لاسيما القدرة على إجادة اللغة الإنجليزية التي تعد من بين أهم المهارات في الوقت الحالي للحصول على فرص عمل محلية وعالمية، وهو ما قد يكون عزز قلة فرص حصولهم على عمل بصفة عامة وفي مجال تخصصهم بصفة خاصة.
9. تبين من خلال إجابات المبحوثين ضعف التواصل بين المسؤولين بالكليات مع جهات التوظيف لتحديد الاحتياجات الكمية والنوعية من الخريجين حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.210)، أيضاً ضعف الاهتمام بمتابعة وتقييم مخرجات التعليم الجامعي والتي حظيت بمتوسط حسابي (2.483)، الأمر الذي قد يكون أثر على نوعية البرامج الأكاديمية وآليات القبول المعتمدة بالكليات وجعلها بعيدة عن احتياجات سوق العمل ومتطلبات المجتمع الحقيقية.

14. توصيات الدراسة:

1. إعداد قاعدة بيانات بالتخصصات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل وتقديمها للمسئولين بالجامعة للمساعدة في وضع وربط الخطط التعليمية وسياسات القبول باحتياجات سوق العمل المحلي والعالمي.
2. التغلب على نقص التمويل المالي للكليات بالاستفادة من المستوى المعرفي والثقافي العالي لأعضاء هيئة التدريس داخلها بخلق وإعداد برامج وفعاليات تسهم بتبادل الخبرات والمعارف لدى هذه الفئة، خاصة وأن غالبية عينة الدراسة تراوحت درجاتهم العلمية بين(محاضر مساعد ومحاضر) علاوةً على خلق جسور تواصل مع الجامعات الإقليمية والعالمية للمساهمة في مواكبة كل ما هو جديد في المجال المعرفي، وذلك لكونها من بين أهم العناصر المؤثرة في مخرجات التعليم الجامعي، بمساهمتها في إعداد مقررات دراسية تكسب وتنمي المهارات الأساسية للطلاب.
3. إيجاد وتفعيل برامج التعاون بين مؤسسات التوظيف والجامعة بصورة منتظمة بما يوفر للطلاب فرصة الحصول على تدريب ميداني أثناء مرحلة الدراسة وبعد التخرج، وتوفير المزيد من التسهيلات والتجهيزات المادية اللازمة للقاعات

الدراسية والمعامل لتدريس الجوانب التطبيقية للمناهج الدراسية وتفعيل الاشتراكات في المكتبات الرقمية للجامعات، ما يساعد على تهيئة البيئة اللازمة لتحقيق أهداف العملية التعليمية، بتحقيق الربط والتقارب بين الجانب الأكاديمي والواقع العملي، وبما يسفر في اندماج وتكيف الخريج مع الوظيفة، خاصة في ظل الفترة الزمنية التي تكون بين التخرج وبين حصوله على عمل غالباً في مجال خارج تخصصه.

4. تطوير نظام الإرشاد الأكاديمي، بحيث تشكل لجنة على مستوى كل كلية تختص بإرشاد وتعريف خريجي التعليم الثانوي ببرامج وأهداف الكلية ومساعدة الطلاب في اختيار التخصص المناسب لميولهم وقدراتهم من ناحية والمواكب للتخصصات والمهارات التي تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية من ناحية أخرى، ما قد يسهم في الحد من مستوى البطالة لدى هذه الفئة، وفي حصولهم على وظائف تتماشى وتخصصاتهم الأكاديمية وتنمية مهاراتهم وبالتالي المساهمة في تحقيق ذاتهم.

15 . المراجع:

أبو النجا، طارق؛ العوضي، سحر (2006)، "التعليم العالي وسوق العمل: دراسة تقويمية"، *مجلة كلية التربية*، 3 (6)، ص ص 237-288.

أحمد، زقاوة (2017)، "البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل"، *مجلة التنمية البشرية*، (7)، ص ص 159-189.

أحمد، نجوى شكري (2020)، "مقررات المكتبات والمعلومات بكليات التربية وارتباطها بتطور تكنولوجيا المعلومات"، *المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات*،(4)2 ، ص ص 257-448.

باناعمه، فوزية بنت عبدالرحمن (2019)، "المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي السعودي وسوق العمل في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030: دراسة تحليلية"، *مجلة كلية التربية*، (184)، ص ص 725-746.

البنك الدولي (2016)، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من أجل التعافي.
http://document.worldbank.org 2022/1/20

جبريل، وائل محمود (2016)، *دراسات إدارية معاصرة: مشكلات واقعية وحلول عملية*، ط1، عمان-الأردن: كنوز المعرفة.

جمل الدين، محمود محمد (2014)، "تقييم أثر تخطيط التعليم العالي على بطالة الخريجين: دراسة حالة السودان1990 - 2012"*رسالة دكتوراه غير منشورة*، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

الجهيمي، طه؛ بوجنيك، أمين (2021)، صعوبة تطبيق بعض معايير الجودة بكليات مصراته والمرقب في مؤسسات التعليم العالي، *المؤتمر الدولي حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي*.

حتاملة، حابس محمد (2015)، "تحديات التعليم العالي في الأردن"، *مجلة بحوث التربية النوعية*، (37)، ص ص، 36-66.

الحوات، على (2007)، العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل: دراسة في المجتمع الليبي، الهيئة الوطنية للمعلومات، طرابلس، ليبيا.

داغر، أزهار؛ الطراونة، اخليف؛ القضاه، محمد (2016)، "درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل"، *مجلة دراسات العلوم التربوية*، 43 (5)، ص ص 2033-2049.

الدلو، حمدي أسعد (2016)، "استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين"، *رسالة ماجستير غير منشورة*، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، فلسطين.

دمنهوري، هند محمد (2013)، "أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة*، 27 (1)، ص ص 169-225.

زاهر، بسام؛ جنبلاط، مادلين (2019)، "تقييم جودة البرامج الأكاديمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا"، *مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 41 (5)، ص ص 251-268.

الشبه، رمضان؛ حدود مصطفى (2015)، "أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا"، *المجلة الجامعة*، 3 (17)، ص ص 75-108.

الشمري، نور فهد (2019)، "واقع ملاءمة مخرجات التعليم لمتطلبات التنمية وسوق العمل في المملكة العربية السعودية"، *المجلة العلمية*، 35 (11)، ص ص 545-563.

الشيتي، إيناس محمد (2020)، "دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية2030 في المملكة العربية السعودية"، *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، 3 (9)، ص ص 537-561.

الطلحي، محمد؛ المشيطي، محمد (2020)، "دراسة واقع الخطط التعليمية في مؤسسات التعليم العالي ومدى مواءمة مخرجاتها لمتطلبات سوق العمل"، *المجلة الدولية للعلوم والتقنية*، (21)، ص ص 76-105.

العتيبي، منير بن مطني (2010)، "تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي"، *المجلة التربوية*، 24 (94)، ص ص 251-288.

لرضي، جيهان بنت صالح (2021)، "المهارات اللازمة لتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وفق رؤية المملكة 2030 لخريجي كلية الخدمة الاجتماعية وسبل تعزيزها"، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، 29 (5)، ص ص 30-60.

محمود، صباح فيحان؛ العبيدي، فائق مشعل (2005)، نحو رؤية للتوافق بين مواصفات الخريج وسوق العمل، *المؤتمر العربي الأول حول استشراق مستقبل التعليم العالي*، شرم الشيخ، مصر.

الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (2010)، *دليل الطالب الجامعي إلى الجودة*، مصر. http://naqaae.org 2022/1/1

وزارة الخارجية والتخطيط (2012)، *الخريجون وسوق العمل*، فلسطين. http://dnntest.iugaza.edu.ps 2022/1/30